

الفصل السادس عشر
دور الصناعات الصغيرة
والمتوسطة في تحقيق
التممية الاقتصادية

obeikandi.com

الفصل السادس عشر دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جداً نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

وعادة ما تتأط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي

تسهم في امتصاص إعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.

أولا: تعريف المشروعات الصغيرة وأنواعها

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما¹.

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" المشروعات الصغيرة بأنها:

"تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية

¹ - حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي

للتخطيط، المجلد ٠١، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٠٣.

بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - ٥٠ عاملاً".

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية.

كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلاً عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم

التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخداماً في الدول الصناعية هو معيار العمالة وذلك نظراً لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائياً والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات.^١

يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

^١ - نفس المرجع، ص ٠٤.

والجدول (٠١) يبين المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم

الدولة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	أقل من ٢٥	٥٠٠ ألف روبية
مصر	٣٥	١٠٠ ألف جنيه
ألمانيا	٤٩	-
سنغافورة	أقل من ٥٠	٢٥٠ ألف دولار
الإكوادور	-	٢٠٠ ألف دولار
اليابان	١٠٠	٢٨ ألف دولار
أمريكا	٢٥٠	أقل من ٩ مليارات دولار
بريطانيا	٢٠٠	أقل من مليار دولار
الهند	١٠٠	أقل من ٥٠٠ ألف روبية
السودان	٣٠	أقل من ٨٦ ألف دولار

أما في الجزائر فجاء تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات صناعية منتجة للسلع والخدمات، مهما كان الإطار القانوني التي أنشئت بموجبه، والتي تشغل بين ٠١ إلى ٢٥٠ عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها مليار دينار جزائري وتحترم الاستقلالية.

ونعني باستقلالية المؤسسات الصناعية في ألا تتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت ٢٥ بالمائة لصالح مؤسسات أخرى أو مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة^١.

كما حاول التعريف التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة، فعرف المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل ما بين ١٠ - ٤٩ عاملا، ولها رقم أعمال لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دينار جزائري، أما المؤسسة الصناعية المتوسطة فهي التي تشغل ما بين ٥٠ - ٢٥٠ عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين ٢٠٠ مليون دينار و مليار دينار جزائري، كما عرف المؤسسة الصناعية المصغرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل بين

^١ - مرازقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة

باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.

٠١ - ٠٩ عمال ولها رقم أعمال اقل من ٢٠٠ مليون دينار جزائري.^١

ثانيا: أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في

مجال التنمية ، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الآتي ^٢:

- تشكل نواة للمشروعات الكبيرة
- توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف - إلى المدن الحضر (، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي

ثالثا: مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم ، وتمارس

^١ - قدي عبد المجيد، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.

^٢ - صالح يوسف درديرة ، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس - ليبيا، 25-27 / 7 / 2005 ، ص ٢.

هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي^١:

١. مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتوسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، يمكن توضيحها .

أ. الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

ب. الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوميا بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

^١ - الملتقى الاقتصادي - نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات

المشروعات الصغيرة والمتوسطة - القاهرة - العدد الثاني والعشرون - مايو ٢٠٠٧

ت. الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس ...).

ث. الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...).

٢. نشاط التعدين

أ. المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

أهم مميزات هذه المشاريع :

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.
- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
- غالباً ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقيب والتجهيز.
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما

^١ - نفس المصدر السابق.

يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.

ب. المناجم المتوسطة: تتوضع في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة... ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

ت. المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية عالية الثمن، معقدة تكنولوجيا وتعمد على إجراء العديد من الأنشطة العملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة. وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر إلى التحليل الكيميائي والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وتنقيتها وإنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

٣. مشاريع التنمية الزراعية

أ. مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

ب. مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها .

ت. الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

٤. مشاريع التنمية الصحية

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات و المصحات.

٥. مشاريع الخدمات

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

٦. نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العمل مثل:

أ. مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري.

ب. مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.

ت. مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

٧. النشاط التجاري

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أهمها مجال التجزئة

أ. متاجر عامة: التي تباع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .

ب. متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.

ت. المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

ث. متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

ج. متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ)

رابعاً: أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعاً لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدماً.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمراً لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام، والجدول (٠٢) يوضح أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتطورة.

الجدول الرقم (٢)
أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة
في اقتصادات بعض الدول المتطورة لسنة ٢٠٠٢

النسبة المئوية للناتج المحلي الخام	النسبة المئوية في التشغيل	النسبة المئوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة	البلد
٤٨,٠	٥٣,٧	٩٩,٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٥٧,٢	٦٦,٠	٩٩,٨	كندا
٢٣	٤٥	٩٦	أستراليا
٥٧,٠	٧٣,٨	٩٩,٥	اليابان
٣٠,٢	٦٧,٢	٩٩,٩	بريطانيا
٤٠,٥	٤٩,٠	٩٩,٧	إيطاليا
٦١,٨	٦٩,٠	٩٩,٩	فرنسا
٣٤,٩	٦٥,٧	٩٩,٧	ألمانيا

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دورة ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، ص ١١٠.

حيث تشكل أكثر من ٩٩ بالمائة من مجموع الصناعات العاملة في المجال الاقتصادي، وتساهم في التشغيل بنسبة تتراوح بين ٤٥ و ٧٣,٨ بالمائة، وكذا المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٢٣ و ٦١,٨ بالمائة. أما عن مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدما، فان الدراسات التي أجريت عليها فتشير إلى أن هيكل الصناعات والأهمية النسبية لمكوناتها تختلفان في ما بين الدول الصناعية والدول الأقل تصنيعا. ونخلص مما تقدم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال، وفي المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوفر عرض العمل بالمقابل ندرة في رأس المال يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي

متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولا سيم النامية منها.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية والذي يتمثل فيما يلي:

١. تعظيم فرص العمالة والناتج الإجمالي

نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان، إذ أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، ومن ثم معامل رأس المال و فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من رأس المال اقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضا، وان الزيادة الاضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في انتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم.^١

والجدول (٠٣) يبين مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص

^١ - صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية،

١٩٩٣، القاهرة، ص ٤٠.

العمل والانتاج الصناعي في بلدان مختلفة.

جدول : مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الإنتاج الصناعي في مناطق و في بلدان مختارة للسنوات 2006، 2007، 2008

المساهمة في الإنتاج الصناعي	التشغيل في الصناعات الصغيرة و المتوسطة (من إجمالي اليد العاملة)	نسبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي المصانع	المنطقة / الدولة
%49.4	%61.2	% 99.1	دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
%47.7	%79.2	%94.0	شرق آسيا والمحيط الهادي
%27.8	%41.3	%92.3	أمريكا اللاتينية والكاريبي
%33.0	%33.0	%82.7	الدول العربية
%60.0	%73.0	%99.0	الصين
%40.0	%80.0	%95.0	الهند
%47.5	%71.0	%99.7	كوريا الجنوبية
%60.8	%66.8	%99.2	البرازيل
%73.1	%52.7	%99.1	السيلي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، ٢٠١٠.

٢. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الاقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا الى ارتفاع انتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعة الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الاساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، الا ان مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لانه يتجاهل امرا مهما وهو العلاقة بين راس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي

يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.^١

ومن ناحية أخرى، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الانتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج.

٣. تنوع الهيكل الصناعي

تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدراً كبيراً من المرونة والتنوع إلى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدوداً على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير، وذلك بدلاً من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك.

وابرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة

^١ - نفس المرجع، ص ٤٥.

والمتوسطة الجانب الأبرز من المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في جميع وصناعة السيارات، ويلاحظ أن هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.¹

٤. تنمية الصادرات

أن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيراً وامتزاجاً في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكراً لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجم كبير جداً من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عملياً بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها:

- القدرة على التكيف والمرونة، أن قدرة هيكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظراً لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواقها وكسب أسواق خارجية للتصدير.

- التخصص، يؤكد البعض بأن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسواق الدولية.

- التجديد، أن مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير

¹ - محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة،

١٩٩٧، الإسكندرية، ص ٢١٤.

سواء بشكل مباشر او غير مباشر سنشير الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونية والساعات والادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات ان تغزو اسواق العالم، اما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغير حوالى ٥٠ بالمائة من صادراتها، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة ٣٥ بالمائة من اجمالي صادرات البلاد.

٥. تقدم الخدمات التدميمية للصناعات الكبيرة

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تقديم الخدمات التدميمية المهمة التي تؤدي الى بقاء للصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها ان تزود مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع او المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الاخيرة كمدخلات لانتاجها النهائي، وذلك باسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية.^١

٦. توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الاقليمية

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها مايلي:^٢

- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ان تؤدي دورا

^١ - صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ٥٠.

^٢ - السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة،

٢٠٠٥، القاهرة، ص ص ٧٣ - ٧٥.

مهما في توزيع الصناعة بين الاقليم، وذلك لان مصانع جديدة في المدن اصبح امرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا.

- التخفيف من الفوارق الاقليمية، وذلك ان قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الاقليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف ان تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة.

٧. تكوين الكوادر الفنية والادارية

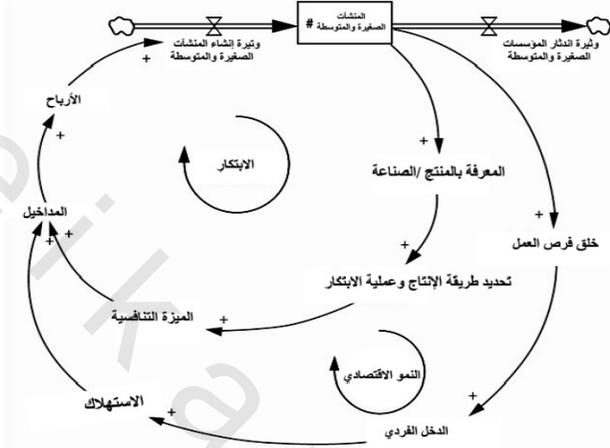
تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين الراس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الامكانيات، فضلا على انها وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

٨. جذب المدخرات

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، ويكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على راس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى افراد الاسرة قد تكون كافية لاقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضة للانفاق الترفي او حتى ايداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم راس المال اللازم لانشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها اكثر جاذبية

لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لانماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.
وفي الاخير نعرض شكلا يوضح دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ

خامسا: مكانة المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

يبين الجدول رقم ٠٤ مدى تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع في إطار إستراتيجية الوصول إلى إنشاء ٦٠٠ ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتشغيل ٦ ملايين أجير إلى غاية ٢٠١٠. أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف استقرارا نسبيا وارتفاعا في سنة ٢٠٠٥ نتيجة هيكلية بعض المؤسسات العمومية وإنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخصوصية والشراكة، أما الانخفاض المسجل في السنتين الأخيرتين يعود ذلك إلى خصوصية بعض مؤسسات القطاع العام وتغيير طبيعة

ملكيتها.

جدول (٠٤): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٣٢١٠٠٠	٢٩٣٩٤٦	٢٦٩٨٠٦	٢٤٥٨٤٢	٢٣٥٤٤٩	٢٠٧٩٤٩	١٨٩٥٥٢	١٧٩٨٩٣	مؤسسات ص.م خاصة
٩٣٧	٦٦٦	٧٣٩	٨٧٤	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	مؤسسات ص.م عمومية

وعلى غرار التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات عرف التشغيل تطورا في مناصب العمل كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم ٠٥: تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٠٦٤٩٨٣	٩٧٧٩٤٢	٨٨٨٨٢٩	٥٩٢٧٥٨	٥٥٠٣٨٦	مؤسسات ص.م خاصة (الأجراء أرباب العمل)
٥٧١٤٦	٦١٦٦١	٧٦٢٨٣	٧١٨٢٦	/	المؤسسات العمومية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يخص التصدير خارج قطاع المحروقات فان الجزائر قامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية صادراتها تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط، هذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة خصوصاً والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جليا في بناء اقتصاد خارج النفط.

إن حصيلة التصدير خارج المحروقات تطورت خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها مخرجات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، والجدول الآتي يبين هذا التطور خلال السنوات 2004 إلى 2007 :

الجدول رقم ٠٦: حصيلة التصدير خارج المحروقات ما بين السنوات ٢٠٠٤ -

الوحدة :مليون دولار أمريكي.

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
قيمة صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات	٧٨١	٩٠٧	١١٨٤	١٣١٢

المصدر: منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام، 2007، ص 46 :، ومؤشرات عام 2006، ص 35 :، ومؤشرات عام 2005، ص 35. الملاحظ من الجدول أن الصادرات خارج قطاع المحروقات في تطور مستمر ليصل في سنة 2007 إلى 1312 مليون دولار أمريكي، إذ يسهم في التصدير بصفة أساسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، هذا ما يجعلنا نجزم بضرورة تدعيم هذا القطاع وترقيته في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجارية كرهان أساسي لتنويع مبيعات الجزائر للخارج، ومن ثم زيادة حصيلة البلد من العملة الأجنبية، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد ككل.

سادسا: آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نتيجة للمشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر نذكر من بينها:

1. تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقتضي تحسين القدرة التنافسية، لأن عالمية المبادلات و التغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة و الناجعة في عملية تأهيل المؤسسات، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل.¹

و لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية²، برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة (01) مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 و تتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي:

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية ، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلا بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع ، و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية و تطور جهوي للقطاع.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة ، و ذلك بخلق تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها القريب.

¹ - S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en

.Europe, ED la découvert, paris, 1994, p :27

² - وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية - www.Ugp-

Pme.org.dz

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين و تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و الحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) و مخططات التسويق.

- تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج.

و ينتظر من هذا البرنامج تنمية سوسيو - اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي ، بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديدة و مناصب شغل دائمة، و تطوير الصادرات خارج المحروقات، و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التقليل كذلك من حدة الاقتصاد غير الرسمي، و توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني.

٢. ترقية المناولة و الشراكة

إن المناولة الصناعية تعتبر من أهم الوسائل لتنمية القطاع و الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و عليه قامت الوزارة بعمل تحسيبي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها كبورصات المناولة و الشراكة الجهوية، و تدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة ، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون و الشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية و تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص و العام و كذا مع الشركاء الأجانب ، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

٣. تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية

إن من تضارب المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هو غياب تعريف دقيق لها، ولذلك جاء القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد هذا الفراغ . و تهدف الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات إلى بناء نظام معلومات اقتصادي و إحصائي قوي و فعال

يمكن هذه المؤسسات من استغلاله في ظروف أحسن.

وعلى الصعيد العملي قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية خلال سنة 2003 بانجاز دراسات و تحقيقات اقتصادية في ثلاثة صناعات¹، و هي الصناعة الغذائية، مواد البناء، الكيمياء و الصيدلة، في حين تم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقداره 100 مليون دج لانجاز مجموعة من الدراسات و التحقيقات الاقتصادية، من بينها 5 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء و الأشغال العمومية، التجارة و التوزيع، الخشب و الفلين و الورق، الصناعات النسيجية، الإلكترونيك و الالكتروتقني و الأعلام الآلي.

هدف هذه الدراسات تمكين الوزارة من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات النشاط، و تتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل و إنشاء بنوك المعلومات.

سابعاً: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التعاون الدولي

لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (MEDA) برنامج 1. ميديا إن برنامج ميديا المدرج في إطار التعاون الأورو -متوسطي، و انطلاقاً من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عن طريق تأهيلها و تأهيل محيطها، تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل و تكوين في إطار الدعم المباشر. و في هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم هذا البرنامج،

¹ - Bulletin d'information économique N° 06 , année 2004 ;

ministère de PME et l'artisanat , p :05 .

والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ، و
مدة صلاحية هذا البرنامج 5 سنوات.¹

٢. التعاون مع البنك العالمي

يتم التعاون مع البنك العالمي و بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI)، حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لوضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها ، و سيدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

٣. التعاون الثنائي:

في مجال التعاون الثنائي و خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة،
باشر برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/CONFORM) تكوينه
لمجموعة من الخبراء و الجمعيات المهنية، ثم قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته
لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.
إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، و خاصة مع
البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة
و المتوسطة كفرنسا و إيطاليا و اسبانيا و تركيا و كندا.
و تسعى الجزائر في هذا الميدان إلى اكتساب الخبرة الضرورية لتنمية
وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى باهتمام
كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما
حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، و ينسب

¹ - المجلس الوطني الاجتماعي CNES مشروع تقرير - من أجل سياسة لتطوير

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 2002، ص.16.

معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصاد الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا انه ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو مصدر النفط ، فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك وضع البرامج التاهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات .

المراجع

- ١- إدارة البيئة الصناعية الأسس و التقنيات - مشروع تنمية القوى البشرية لإدارة البيئة الصناعية بالأسكندرية - المعهد العالى للصحة العامة - الهيئة الأمريكية لحماية البيئة.
- ٢- عابد محمود جاد : التخطيط التفصيلي و علاقته بالتنمية الصناعية.(كلية التخطيط الأقليمي و العمرانى جامعة القاهرة - رسالة دكتوراه - ٢٠٠١)
- ٣- عبد الوهاب حلمى : دور التنمية الصناعية فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.(رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ١٩٩٢)
- ٤- محى الدين سعد شلبى : البعد البيئى فى تخطيط المناطق الصناعية.(رسالة ماجستير كلية التخطيط الإقليمي و العمرانى - جامعة القاهرة - ٢٠٠٣)
- ٥- منى صالح الباشا : تخطيط المناطق الصناعية و تأثيرها على البيئة العمرانية للمدن. (قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة الأسكندرية - رسالة دكتوراه - ١٩٩٩)
- ٦- هالة محمد عادل عفت : الإعتبارات البيئية فى التخطيط العمرانى للمدن الصناعية و التشريعات المنظمة لها. (معهد الدراسات و البحوث البيئية - جامعة عين شمس - رسالة ماجستير - ٢٠٠١)
- ٧- أحمد عادل أمين شتيوى : أساليب توزيع الأنشطة الصناعية بالمناطق الصناعية و أثرها على البيئة المحيطة.(كلية الهندسة - جامعة عين شمس - رسالة ماجستير - ٢٠٠٠)
- ٨- محمد الشيخ عبد العال، برنامج تنموي مقترح مع منظمات الأمم المتحدة، الخرطوم.
- ٩- محمد الشيخ عبد العال، تنمية المرأة والمجتمع، ٢٠٠٦م.
- ١٠- محمد الشيخ عبد العال، أدوار المنظمات الطوعية في المجتمع،

- ٢٠٠٦م، جامعة النيلين، الخرطوم.
- ١١- احسان أحمد محمد عثمان، كفاءة إدارة مشروعات الاسر المنتجة، رسالة ماجستير، نوفمبر ٢٠٠٦م.
- ١٢- مين فؤاد الضرغام، بيئة السلوك والتسوق، مكتبة عين شمس، ٤٤ شارع القصر العيني، القاهرة، ١٩٩٢ ص ٢٠٥.
- ١٣- خلاص عثمان عبد الله حمد وعصام محمد عبد الماجد، استراتيجية مكافحة الفقر عبر تنمية المجتمع: أنموذج تجربة مراكز تنمية المرأة والمجتمع بجامعة النيلين ومجلس تنمية المجتمع بأكاديمية السودان للعلوم، ورقة مقدمة للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، ٢٨- ٣١ ماي ٢٠٠٧، (١ إلى ٣ جويلية ٢٠٠٧) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب بالجزائر، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة، وبمشاركة إتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالخرطوم.
- ١٤- تم بابكر هلاوي، الجزائر. فقراء المدن والاستراتيجيات الحضرية، قاعة الشارقة، الخرطوم، ١٩٩٢.
- ١٥- إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، نيويورك، عام ٢٠٠٠، ص ٣٧.
- ١٦- د. عمرو محي الدين، كتاب التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، عام ١٩٧٢، ص ٨٩.
- ١٧- د. سلوى جبر حسن، التنمية الاقتصادية، القاهرة، عام ١٩٧٩، ص ٣٢٦.
- ١٨- د. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص ٣٢.
- ١٩- إصدارات برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP - ندوة (مناهضة وإزالة الفقر) المقامة في دمشق للفترة من ٢٨ - ٢٩/شباط/١٩٩٦، نيويورك،

١٩٩٦ ، ص ٢٤ .

٢٠- الجلال ، عبد العزيز ، تربية اليسر وتخلف التنمية ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥ م .

٢١- الجوهري ، محمد ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

٢٢- الحبيب ، فائز إبراهيم ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٨٥ م .

٢٣- الجلال ، عبد العزيز ، التربية والتنمية ، الدار التربوية للدراسات والاستشارات ، الرياض ، ١٩٨٥ م .

٢٤- الحبيب ، مصدق جميل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، بغداد ، ١٩٨١ م .

٢٥- الحقييل ، سليمان عبد الرحمن ، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، أسسها وأهدافها ووسائل تحقيقها ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٤ هـ .

٢٦- الخطيب ، محمد شحات ، التنسيق بين مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١٦ هـ .

٢٧- الدباسي ، عبد الرحمن إبراهيم ، مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية ، بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٩٨ م .

٢٨- الإدارة العامة لشؤون أعضاء هيئة التدريس والطالبات بكليات البنات في المملكة العربية السعودية ، علاقة أعضاء هيئة التدريس بالقطاعات الأخرى ، ورقة عمل مقدمة في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٩٨ م .

٢٩- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، تعاون أعضاء هيئة التدريس مع

القطاعات الأخرى (القطاع الخاص) بحث منشور في ندوة التعليم العالي
بالمملكة العربية السعودية، مجلس الغرف التجارية في المملكة العربية
السعودية ، الرياض ، ١٩٩٨م .

٣٠- إدارة الدراسات والتطوير الجامعي ، برنامج تطوير خدمات البحث
العلمي، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٨م .

٣١- بدر ، أحمد ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، الطبعة السادسة ،
وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٢م .

٣٢- زيدان ، محمد مصطفى ؛ وشعث ، صالح مضيوف ، مناهج البحث في
علم النفس والتربية ، دار المجمع العلمي ، جدة ، د . ت .

٣٣- زويلف ، مهدي ؛ والطروانة ، تحسين ، منهجية البحث العلمي ،
الطبعة الأولى ، عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٩٨م .

٣٤- سعيد ، سيد أحمد محمد ، تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاع
الخاص ، بحث منشور في ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ،
وزارة التعليم العالي ، الرياض ، ١٩٩٨م .

٣٥- شبانه ، زكي محمود ، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية ، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية
بالقاهرة، اتحاد الجامعات العربية ، ١٩٧٣م .

٣٦- طلبية ، مصطفى كمال ، البحث العلمي في خدمة المجتمع ، بحث
منشور في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية ، المنعقد بجامعة
القاهرة ، اتحاد الجامعات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

٣٧- عبد الجواد ، نور الدين ، متولي ، مصطفى محمد ، واقع التنمية
وخطواتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها ،
مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤١٥هـ .

٣٨- أنيس فتحي ، الإمارات إلى أين ..استشراف التحديات والمخاطر على
مدى ٢٥ عاماً ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، ٢٠٠٥) .

- ٣٩- توحيد الزهيري ، التحديات التي تواجه العالم الإسلامي ، (القاهرة : دار الجميل للنشر والتوزيع والإعلام ، ٢٠٠٣) .
- ٤٠- عبد الغفار رشاد ، "مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية" ، (القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠٠٤) .
- ٤١- فؤاد حيدر ، التنمية والتخلف في العالم العربي (طروحات تنموية للتخلف) ، (بيروت : دار الفكر العربي ، ١٩٩٠) .
- ٤٢- محمد إبراهيم منصور (محرر) ، ابحاث المؤتمر السنوي الثاني " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي " الذي عقده مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط في الفترة (٢٥ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧) ، (أسيوط : مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٨) .
- ٤٣- آر إيه بوكانان ، تعريب: شوقي جلال ، الآلة قوة وسلطة : التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٨ حتى الوقت الحاضر، عالم الفكر، العدد ٢٥٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- ٤٤- الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣.
- ٤٥- جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ .
- ٤٦- خالد مصطفى قاسم، دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، جامعة الدول العربية.
- ٤٧- ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
- ٤٨- عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته .. وأفق تطوره، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

- ٤٩- عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزازوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- ٥٠- علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.
- ٥١- عماد عبد الوهاب صباغ، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٨.
- ٥٢- محسن أحمد الخضيرى، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٥٣- محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- ٥٤- مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، ٢٠٠٦.
- ٥٥- هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
- ٥٦- هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- ٥٧- يوسف حمد الإبراهيم، التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٤.
- ٥٨- إجلال إسماعيل حلمى: إعادة الهيكلة الرأس مالية .. تمكين أم تهميش للمرأة المصرية، بحث منشور ضمن أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، "العولة وقضايا المرأة والعمل"، تحرير: عبد

الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، كلية البنات، جامعة عين شمس،
٢٠٠٣، ص ١٥٣.

٥٩- إجلال إسماعيل حلمى : مرجع سابق، نفس الصفحة.

٦٠- سعاد عثمان : المداخل المنهجية لدراسة القطاع غير الرسمى عالمياً
ومحلياً (فى) السيد الحسينى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى حضر مصر:
المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية، ١٩٩٦، ص ٩٧.

٦١- محمد الخوالدة، فاطمة عناقرة : دور التعليم فى الحراك الاجتماعى
للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات فى المجتمع الأردنى
وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٣)، العدد
الأول، ٢٠٠٧، ص ٣١٥.

٦٢- حسن شحاته سعفان : أسس علم الاجتماع، الطبعة التاسعة، دار
النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص ٣٢٦.

٦٣- على عبد الرازق جلى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى مدينة
القاهرة، "التقرير الثانى" : المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمى،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٦٠.

٦٤- محيا زيتون : الاستخدام فى القطاع غير النظامى، (تحرير) : أحمد
فتحى خليفة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثانى والثلاثون، العدد
الثالث، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٥، ص
٣٥- ٣٦.

٦٥- وفاء مرقس : العمالة النسائية فى القطاع غير الرسمى، المجلة
الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٤.

٦٧- عبد الباسط عبد المعطى : دراسة استطلاعية حول خصائص
ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى، فى حى شعبي بمدينة القاهرة،

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، سلسلة دراسات عن المرأة والتنمية، العدد (١٥)، الأمم المتحدة، ١٩٨٩، صص ٢٤- ٢٥.
- ٦٨- سامية قدرى ونيس : أجندة البحوث النسوية : الطرح النظرى والمشكلات المنهجية (فى) : محمود الكردى (محرر) : قضايا منهجية معاصرة فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، أعمال الندوة السنوية الرابعة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، صص ٦٠- ٦١.
- ٦٩- علياء شكرى وآخرون : علم اجتماع المرأة، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٥.
- ٧٠- علياء شكرى وآخرون : المرجع السابق، ص ١٨.
- ٧١- آمال عبد الحميد : القطاع غير الرسمى الحضرى من واقع الدراسات العالمية والمحلية، (فى) : السيد الحسينى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى حضر مصر، التقرير الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، صص ٤٢- ٤٣.
- ٧٢- عمر حلبب : دور المرأة فى القطاع الهامشى : دراسة ميدانية عن لبنان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية فى التنمية (١٦)، الأمم المتحدة، ١٩٨٩.
- ٧٣- ريتشارد أنكر وآخرون : المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث (ترجمة): علياء شكرى وآخرون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥، صص ٤٢٣- ٤٢٤.
- ٧٤- محمد إبراهيم منصور : عمل المرأة فى مجتمع الإمارات التقليدى: المنظور المجتمعى الشمولى لمفهوم العمل، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، الكويت، ١٩٩٩.
- ٧٥- لىلى كامل عبد الله البهنساوى : قضايا المرأة المعاصرة بالقطاع غير

الرسمى، رسالة دكتوراه (منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، دن، ٢٠٠٨.

٧٦- جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع، (ترجمة) : محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، المجلد الثانى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٢١.

٧٧- جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، المجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩٩.

٧٨- جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثانى، مرجع سابق، ص٦٢٤.

٧٩- اعتماد محمد علام : العولة ومشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى، بحث منشور فى : العولة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، (تحرير) : عبد الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، ٣- ٤ مارس ٢٠٠٢، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٠٨.

٨٠- شادية قناوى : تفعيل دور المرأة المصرية فى عملية التنمية الاجتماعية، (فى) : قضايا عربية معاصرة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٢.

٨١- فاطمة يوسف القلبنى : القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع، بحث منشور ضمن أعمال ندوة : "العولة وقضايا المرأة"، مرجع سابق، ص٢٩١.

٨٢- لىلى كامل عبد الله البهنساوى : قضايا المرأة المعاصرة بالقطاع غير الرسمى، رسالة دكتوراه (منشورة)، دن، ٢٠٠٨، ص١٢٥ - ١٢٦.

٨٣- فاطمة يوسف القلبنى : مرجع سابق، ص٢٩٢.

٨٤- فاتن أحمد على : عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة ، بحث منشور (فى) : علياء شكرى وآخرون ، علم اجتماع المرأة ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١٢ .

٨٥- خليل أبو خرمة : دور منظمة العمل العربية فى تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة العربية ، (فى) : نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة فى العمل ، منشورات منظمة العمل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ص٩١ - ٩٢ .

٨٦- رفيقة سليم محمود : المرأة المصرية : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، دار الأمين ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٥٧ .

٨٧- مركز التوثيق والمعلومات : الكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية ، العدد السابع ، ٢٠٠٧ ، ص١٣٤ .

٨٨- سفيان العيسة : الإصلاح الاقتصادى ودور المرأة فى العالم العربى ، (متاح على) <http://www.alaswaq.net> .

٨٩- عدنان عباس حميدان : الإجراءات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتحقيق النهوض بعمل المرأة ، بحث منشور (فى) : نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة فى العمل ، منشورات منظمة العمل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ص٢٢ - ٢٣ .

٩٠- ليلى الخواجة : المرأة وسوق العمل فى مصر ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الأوراق الخلفية ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، بدون ، ص١٧٧ .

٩١- هدى حنطر : المرأة فى مصر : تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة ببكين ، المجلس القومى للطفولة والأمومة ، القاهرة ، مارس ١٩٩٤ ، ص٤٢٤ .

٩٢- أمانى قنديل : التحول نحو القطاع الخاص : تحليل المفهوم والقضايا ، بحث منشور (فى) : أمانى قنديل وآخرون : القطاع الخاص والسياسة العامة

- فى مصر، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢.
- ٩٣- خلاف عبد الجابر خلاف : انعكاسات العولمة وحرية التجارة العالمية على عالم العمل، بحث منشور (فى) : ولاية تشريعات العمل الوطنية فى ظل العولمة والآثار المترتبة عليها، منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٣٢- ٣٣.
- ٩٤- منير إبراهيم همدى : الخصخصة : خلاصة التجارب العالمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص٥٠- ٥١.
- ٩٥- أمل صديق عفيفى : الخصخصة فى مصر : توصيف وتقسيم، (ترجمة): جمال عبد المقصود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٢٤- ٢٥.
- ٩٦- محمود عبد الفضيل : مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٦.
- ٩٧- أمانى قنديل : مرجع سابق، ص ص٢٧- ٢٨.
- ٩٨- آمال عبد الحميد محمد : إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمالة المؤقتة : دراسة حالة للمرأة فى سوق العمل الحضرى، بحث منشور (فى) العولمة وقضايا المرأة والعمل، مرجع سابق، ص١٩٤.
- ٩٩- سفيان العيسة : الإصلاح الاقتصادى ودور المرأة فى العالم العربى، (متاح على) : <http://www.alaswaq.net>
- ١٠٠- أحمد زايد : المرأة المصرية بين خطاب التحرير والواقع، بحث منشور (فى) : سلسلة أبحاث المؤتمرات "مائة عام على تحرير المرأة"، الجزء الأول، المجلس الأعلى للثقافة، د.ت، ص١٦١.
- ١٠١- اعتماد محمد علام : مرجع سابق، ص١٠٤.
- ١٠٢- سهير عادل العطار : العولمة ووضع المرأة فى العلاقات الأسرية، بحث

- منشور (فى) : "العولمة وقضايا المرأة والعمل"، مرجع سابق، ص ص٤٠٢-٤٠٣.
- ١٠٣- اعتماد محمد علام : مرجع سابق، ص١٠٦.
- ١٠٤- فاطمة يوسف القليني : مرجع سابق، ص ص٢٩٨- ٢٩٩.
- ١٠٥- ريماء عبد الرحمن الصبان : المرأة العربية والعولمة، بحث منشور (فى): سلسلة أبحاث المؤتمرات، "مائة عام على تحرير المرأة"، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص٨٠٦.
- ١٠٦- مها مناع جمعة : مرجع سابق.
- ١٠٧- على محمود جديد : ما رأيكم بعمل المرأة؟، جريدة الثورة، الصادرة عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دن، الأربعاء ٤-٤-٢٠٠٧.
- ١٠٨- عزيزة على عبد الرازق : التشغيل فى القطاع غير الرسمى فى حضر مصر، بحث منشور (فى) : عزيزة على عبد الرازق وآخرون : قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والمحلى، معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٣)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣، ص١٣٠.
- ١٠٩- على عبد الرازق جلىبى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة: التقرير الثالث، دراسة على المنشآت : البنية والتنمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١١٥.
- ١١٠- على عبد الرازق جلىبى وآخرون : القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة، التقرير الثانى : المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٣١.
- ١١١- سعد الدين إبراهيم : تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبي إلى بكين، تقرير الجمعيات الأهلية المصرية، للمنتدى العالمى للمرأة ببكين، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال UNICEF وهيئة المعونة USAID والصندوق الاجتماعى للتنمية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص١٦- ١٧.

١١٢- حنين كك : الأثار الاقصادية والاجتماعية لعمل المرأة فى القطار
غير الرسمى : دراساا حالة فى ثلاثة أءاء شعبية بالقاهرة الكبرى ، مركز
البحوآ العربية ، ١٩٩٧ ، ص١٩٧.

المراجع الأجنبية

- O'Reilly, Jacqueline & Fagan, Colette, Part-Time work -١
Prospects: An International Comparison of Part-Time work in
Europe North American & The Pacific Rin, Book Review,
Contemporary Socidogy, Vol. 29, No. 5, 1999, pp. 370-371.
- Bleier Ruth, Apolemic on sex Differences in Research, -٢
Inchrte Farnham, The Impact of Feminist Research in the
Academy, Bloomington Indiana University Press, 1987, p.
121.
- Moghadam, V.M.: Modernizing Women: Gender and -٣
Social Change in The Middle East, Cairo, The American
University in Cairo Press, 1994, p. 21.
- Abdel Kader, Soha; The Situation of Women In Egypt, The -٤
Central Agency for Public Mobilization and Statistics,
CAPMAS & UNICEF, Egypt, 1992, p. 17.
- Sullivan, Earll; Women In Egyptian Public Life, Cairo, -٥
American University in-Cairo, 1987, p. 61.
- Saunders, Peter & Harris, Colin; Privatization & Popular -٦
Capitalism, British Library, 1994, pp. 28- 29.
- United, Nations; Economic & Social Commission for -٧
Western Asia, New York, 1999, p. 112.
- Cook P. Patrik kc; Privatization in Less development -٨
Countries, Martins Press, New York, 1985, pp. 3-4.
- Horgan, Goretti; How Does Golobalization Affect -٩
women? International Socialism, Vol. 92, No. 1-2, 2001, P. 79.
- Kozma, Yu; In the Business of Cultural Reproduction: -١٠
Theoretical Implications of the Mail-order Bride
Phenomenon, Women's Studies International Forum, Vol.24,
No. 2, 2001, p.199.
- I bid, p. 203. -١١
- Horgan, Goretti, Op, Cit, p.77. -١٢